38

الاوضاع العامة في السليمانية

من خلال التقرير البريطاني السنوي لعام 1919

The General Conditions in Sulaymaniyah

According to the British Annual Report of 1919

الكلمات المفتاحية: (السليمانية، الادارة، البابانية، الزراعة)

Keywords: Sulaimaniyah, administration, Baban, agriculture

م.م. سندس جمال شمال

Sundus Jamal Shimal

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

Al-Mustansiriya University / College of Arts

الملخص: السليمانية مدينة حديثة نسبيا مقارنة بالمدن الشمالية الأخرى في العراق، تأسست في أواخر القرن الثامن عشر خلال عهد الإمارة البابانية، حيث اختير موقعها ليكون مركزا سياسياً. تقع في منطقة جبلية ذات طبيعة خلابة، تحيط بها الجبال وتنتشر فيها الغابات، مما جعلها وجهة مميزة بمناظرها الطبيعية. يتميز مناخ السليمانية باعتداله، مما ساعد في زراعة المحاصيل المهمة مثل التبغ، الذي يعتبر من أهم مصادر الدخل لسكانها، وقد تناول التقرير البريطاني السنوي لعام 1919 أوضاع مدينة السليمانية خلال فترة الاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى. ويركز التقرير على الجوانب الخدمية والاقتصادية للمدينة في تلك الفترة. اذ عانت السليمانية من تحديات اجتماعية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية، ولكنها احتفظت بطابعها الثقافي الفريد الذي تأثر بالإرث الكردي. كما اشار التقرير إلى الزراعة، خصوصا زراعة التبغ، والارز، والقطن التي كانت من أهم الأنشطة الاقتصادية في السليمانية. يمثل التقرير وثيقة مهمة تسلط الضوء على تأثير الاحتلال البريطاني على مدينة السليمانية وتطورها خلال هذه الفترة.

Abstract:

Sulaimani is a relatively modern city compared to other northern cities in Iraq. It was founded in the late 18th century during the era of the Pasha Baban Emirate, with its location chosen to be a political center. It is situated in a mountainous area with stunning natural scenery, surrounded by mountains and forests, making it a distinctive destination with beautiful landscapes. The climate of Sulaimani is mild, which has helped in the cultivation of important crops, such as tobacco, which is one of the main sources of income for its residents. The British annual report of 1919 discussed the situation of Sulaimani during the British occupation after World War I. The report focuses on the city's services and economic conditions at that time. Sulaimani faced social challenges due to political and economic changes, but it maintained its unique cultural character, influenced by its Kurdish heritage. The report also mentioned agriculture, especially tobacco farming, which was one of the key economic activities in Sulaimani. The report serves as an important document that highlights the impact of the British occupation on Sulaimani and its development during this period

المقدمة:

كانت مدينة السليمانية محور اهتمام الباحثين لدراسة أوضاعها السياسية والإدارية، خاصة في عهد الإمارة البابانية والحقب التاريخية التي تلتها. وقد تناول العديد من الدراسات تاريخ السليمانية خلال فترة سيطرة الدولة العثمانية. ومع ذلك، بقيت هناك فجوات في تسليط الضوء على بعض الفترات المهمة، ومنها حقبة الاحتلال البريطاني، التي شهدت المنطقة خلالها تغيرات كبيرة في أوضاعها العامة. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه الحقبة المهمة من تاريخ السليمانية.

لذلك قسم البحث الى مقدمة اربعة محاور وخاتمة، جاء في المحور الاول الجذور التاريخية للسليمانية، واستعرض نشأتها وتطورها عبر الحقب الزمنية المختلفة. بينما ركز المحور الثاني على الدوائر الخدمية في السليمانية، بما في ذلك دور الشرطة والإجراءات التي اتبعتها الإدارة البريطانية في تعيين الضباط وضمان الأمن، بالإضافة إلى دور بلدية السليمانية في تحسين الخدمات. اما المحور الثالث شمل التعليم والصحة، وجهود الإدارة البريطانية في مكافحة الأمراض. والمحور الرابع تناول الاوضاع الاقتصادية في السليمانية، واستعرض أهم المحاصيل الزراعية مثل الأرز، القطن، الحرير، والتبغ. كما بحث في جهود الإدارة البريطانية لتطوير قنوات الري، وتحسين مستوى الزراعة، وتوفير القروض الزراعية لدعم المزارعين.

يبرز البحث بذلك التغيرات التي طرأت على السليمانية خلال فترة الاحتلال البريطاني، مسلطا الضوء على الجوانب السياسية، الخدمية، والاقتصادية التي شكلت ملامح تلك الحقبة.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة التي رفدت البحث بمعلومات قيمة يأتي في مقدمة تقرير الادارة البريطانية عام 1919 باللغة الانكليزية المعنون: " LRAQ Administration Report1914-1932, ADMINSTRATION REPORT OF SULAIMANIYAH DIVISION FOR THE YEAR 1919"، فضلا عن الرسالة المعنونة: "سنجق السليمانية في العهد العثماني الأخير (1869 – 1918)" للباحثة فيان حسن عزيز الجاف، وتعد البحوث المنشورة في مجلة علمية محكمة مصدراً مهما في رفد البحث بمعلومات مهمة.

اولاً: نبذة تاريخية عن السليمانية

السليمانية هي مدينة تأسست في عام 1782 على يد اسرة بابان، وتعد حديثة نسبياً مقارنة ببعض المدن التاريخية الأخرى في المنطقة. بدأت السليمانية بفضل محمود باشا بابان، الذي أمر ببناء قصر للإدارة والحكم في قرية ملكندي، وكان هذا القصر هو أول مبنى رسمي في السليمانية، وقد أشارت بعض المصادر التاريخية إلى أن إبراهيم باشا بابان[1]، الذي تولى الإمارة البابانية[2] في عام 1783، قرر نقل مركز الإمارة من قلعة جوالان إلى موقع جديد بعيداً عن الحدود الفارسية–العراقية. وقد جاء هذا القرار كرد فعل على الاعتداءات المتكررة من القوات الفارسية، مما دفعه إلى تأسيس مدينة السليمانية لتكون عاصمة جديدة وآمنة للإمارة.[3]

أما بالنسبة لتسمية مدينة السليمانية، فقد اختلف المؤرخون حول أصل التسمية. ذكر البعض أن العمال الذين كانوا يحفرون أساسات المدينة عثروا على خاتم ثمين يحمل اسم "سليمان"، ما دفع إبراهيم باشا بابان إلى تسمية المدينة "السليمانية" نسبة إلى هذا الاكتشاف. بينما يعتقد آخرون أن محمود باشا بابان بنى قصر الحكم في المدينة بتوجيه من سليمان باشا الجليلي، حاكم الموصل آنذاك. وعندما تولى إبراهيم باشا بابان مهمة إكمال بناء المدينة، أطلق عليها اسم "السليمانية" تكريماً لسليمان باشا الجليلي. اما الرأي آخر يشير إلى أن اختيار إبراهيم باشا بابان لاسم "السليمانية" لمدينته الجديدة كان له غرضين أساسيين. أولاً، كان الهدف هو تخليد اسم جده "بابا سليمان"، الذي كان شخصية مرموقة في تاريخ العائلة البابانية. أما الغرض الثاني، فهو تعبير عن اعتزاز إبراهيم باشا وتقديره لوالي بغداد (سليمان باشا الكبير) في تلك الفترة، والذي كان يتمتع بنفوذ كبير في المنطقة. ان اختيار هذا الاسم جاء ليعكس الروابط الوثيقة بين عائلة بابان والسلطة المركزية في بغداد، وليظهر ولاء البابانيين للوالي العثماني الذي كان يحكم بغداد آنذاك.[4]

كانت مدينة السليمانية جزءاً من ولاية شهرزور، وهي ولاية كانت تضم مناطق واسعة من شمال العراق، بما في ذلك كركوك. وفي عام 1869م تحولت السليمانية من "سنجق" إلى "قضاء"، وأصبحت جزءا من سنجق شهرزور. إلا أن الحكومة العثمانية، بسبب الأهمية المتزايدة وحجم السليمانية، سرعان ما تراجعت عن هذا القرار، لتعود السليمانية إلى وضعها السابق كسنجق تابع لولاية بغداد. لم يكن هذا الوضع الإداري ثابتا؛ ففي عام 1879، عندما تحول سنجق الموصل إلى ولاية، أصبحت السليمانية سنجقا تابعا لولاية الموصل. واستمرت على هذا الحال حتى نهاية الحكم العثماني في العراق عام 1918، كما كانت السليمانية مقسمة إلى 6 "جراك" أو أرباع رئيسية، وهي: جوازة، شرباخ، جولوكان (الحي اليهودي)، سرشقام، كانياسكان وديرغازن. [5]

وتقع مدينة السليمانية على السفوح المنخفضة لسلسلة جبال أزمير، بارتفاع يصل إلى 3000 قدم. وجاء ووصفها في تقرير الادارة البريطانية: " تميزت المدينة بتوفر المياه بفضل العديد من ينابيعها، وكانت ساحات المنازل تزرع بأشجار الصفصاف والتوت، محاطة بجدران منخفضة". ووفقا للتقرير البريطاني عام 1919، كانت المدينة باردة في الشتاء، ويغطيها الثلج لفترات طويلة، أما في الصيف، فنادرا ما تصل درجات الحرارة إلى مستويات تستدعي استخدام المراوح.[6]

علاوة على ذلك، تطرق التقرير الى اعداد السكان في السليمانية واوضاعها قبل احتلالها من قبل القوات البريطانية عام 1918 : "في عام 1830، كان عدد سكان السليمانية يبلغ حوالي 10,000 نسمة، لكنها شهدت اضطرابات عديدة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بسبب الحروب بين قبائل البابانيين، والصراعات مع الأتراك، والاحتلال الفارسي ثم العثماني. كما تعرضت المدينة لانتكاسات متكررة بسبب التمردات، وتم نهبها مرتين في نهاية القرن التاسع عشر على يد القبائل. وبين عامي 1900 و1910، عانت المدينة من هجمات الشيخ سعيد وابنه الشيخ محمود. وفي عام 1911، وبعد تشتت قبائل الهموند، شهدت السليمانية فترة من الرخاء، لكنها انتهت فجأة في تشرين الثاني 1914، حين كان عدد سكانها حوالي 20,000 نسمة. وعندما وصل البريطانيون إلى المدينة في تشرين الثاني 1918، لم يتبق فيها سوى 2,500 نسمة على قيد الحياة، وعدد قليل من المنازل الصالحة للسكن، بينما كانت الجثث متناثرة في الشوارع . وانتشرت المجاعة والأمراض التي قتلت الناجين بسرعة. ويُعتقد أن الشيخ محمود، الذي كان آنذاك الأقوى في السليمانية، كان يعتزم التخلي عن المدينة لولا وصول القوات البريطانية التي أنقذتها".[7]

اما في ايار 1919، بلغ عدد السكان حوالي 5,000 نسمة، وعدد المحلات التجارية 520. وبحلول كانون الاول 1919، أظهر إحصاء فعلي اجراه البريطانيون أن عدد السكان وصل إلى 9,728 كرديا، 572 يهوديا، و60 مسيحياً، مع 1,020 متجرا. كما تم إعادة بناء 5 خانات وحمامين. على الرغم من زيادة عدد المحلات التجارية، كانت جهود إعادة الإعمار بطيئة بسبب نقص العمالة ومواد البناء مثل الطوب، الأسمنت، والأخشاب، مما جعل مهمة الإصلاح وإعادة البناء صعبة للغاية وفقاً لتقرير الادارة البريطانية.[8]

ثانياً: الدوائر الخدمية في السليمانية

1-الشرطة:

ظهرت الحاجة إلى جهاز شرطة جديد في الدولة العثمانية لمكافحة الفساد المنتشر بين قوات الضبطية. تم تأسيس الشرطة بشروط صارمة، حيث كان على المنضمين أن يتمتعوا بصفات أخلاقية وأن يكونوا من التبعية العثمانية وخالين من الأمراض أو الأحكام القضائية الثقيلة. تولت الشرطة مهام متعددة منها التحقيق في الجرائم، المحافظة على الأمن، ومراقبة الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى تفتيش جوازات السفر وإطفاء الحرائق. اما في سنجق السليمانية، كانت الشرطة تحت إشراف الوالي، لكن بعد قانون 1913، انتقلت الصلاحيات إلى وزارة الداخلية، وتكونت دائرة الشرطة في السليمانية من (قوميسير) اي امر الشرطة والذي يتم تعيينه من قبل نظارة الضبطية، اضافة الى خمس افراد من مأموري الشرطة، وكانت دار الحكومة في السليمانية مقراً لدار الشرطة.[9]

بعد دخول القوات البريطانية إلى السليمانية في تشرين الثاني 1918، وتعيين الضباط السياسيين البريطانيين لأول مرة، كانت هناك بقايا من قوة الشرطة التركية القديمة، لكن بدون وجود مسؤولين أتراك. في هذه الأثناء، ضغط الشيخ محمود من اجل تعيين طاهر أفندي، خادمه الشخصي المعروف بخشونته، كرئيس للشرطة. ورغم بعض التحفظات تم تعيينه بعد أن أكد الشيخ محمود على نزاهته واجتهاده. وتم تأسيس الشرطة الجديدة، وتراوحت أعداد أفرادها بين 40 و50.[10]

وذكر التقرير ان الطابع العام للشرطة في السليمانية بعد الاحتلال مشابها للنظام الذي كان معمولا به في العهد العثماني. اذ لم يكن هناك إقبال من الرجال المحترمين للانضمام إلى الشرطة، وكان الفساد واسع الانتشار، مما تسبب في صعوبات مستمرة للمسؤولين السياسيين البريطانيين. وقد قاوم الشيخ محمود أي محاولات لإصلاح هذا الوضع، واستمرت الرشاوى كجزء من العمل اليومي لمراكز شرطة السليمانية .[11]

لا يمكن القول ان قوة الشرطة في السليمانية كانت ناجحة، اذ كانت بناءها على فساد واسع، وفقاً لما جاء في التقرير: "كان أحد أقارب الشيخ محمود، وهو لص وقاتل سيء السمعة، كان يعيش في منزله محصنا. وعلى الرغم من إصدار الشيخ أوامر يومية للقبض عليه، كانت الشرطة تفشل دائما في تنفيذ ذلك بسبب تنسيق مسبق بين الشيخ والمجرم". كما اشار تقرير الادارة البريطانية الى أن طاهر أفندي كان مجرد أداة بيد الشيخ محمود. لذا تم عزله من منصبه، وعاد إلى دوره كخادم للشيخ محمود، وتم تعيين عوني أفندي، وهو ضابط في مصلحة الجمارك، الذي أظهر

كفاءته رغم التهديدات التي تلقاها من الشيخ محمود. ومع ذلك، أدى عمله بشكل جيد وساهم في تحسين أوضاع الشرطة في السليمانية.[12]

اما في 18 حزيران 1919، تمت إعادة تنظيم قوة الشرطة بشكل سريع من قبل الادارة البريطانية ، اذ قامت بتوظيف بعض العناصر الجديدة بجانب القليل من أفراد الشرطة القدامى، وتم إسناد القيادة إلى حاج آغا، وبحلول 31 تموز، تشكلت القوة الجديدة من:" عوني أفندي (مدير الشرطة)، واحد مساعد مدير، اربعة شاويش، كاتب واحد، ثمانية واربعون شرطيا، خادم واحد"، وقد توزعت الشرطة على 8 مراكز داخل السليمانية، حيث كان لكل مركز فريق يتألف من شاويش و4 أفراد. بعد ذلك، تم تبني نظام جديد للدوريات يعتمد على فرق صغيرة تجوب المدينة عشوائيا، تحت مراقبة المدير ومساعده.[13]

وفي اب 1919 تم تعزيز قوة الشرطة بضابط بريطاني من بغداد، مما أدى إلى تحسين الأداء ورفع مستوى الكفاءة. كما تم تدريب أفراد من السليمانية في بغداد، وأضيف الى سلك الشرطة محقق يهودي تلقى تدريبا شاملا. كان لهذه الجهود دوراً في رفع مكانة الشرطة من مجرد قوة غير فعالة إلى مؤسسة أكثر احتراما وكفاءة. واصبحت القوة تتألف من (ضابط بريطاني واحد، مدير واحد، مساعد مدير واحد، محقق ومفتش واحد، 2 باش شاويش، 56 شرطياً، 4 تشاويش، 2 منيال)، اضافة الى ذلك ، تضمن التقرير الجرائم التي تم تسجيلها في السليمانية من 1 تموز 1919 [14]، وكما موضح ادناه:

جدول رقم (1)[15]

ت	عدد الجرائم	نوع الجريمة
.1	2	قبول رشوة
.2	2	رشوة مسؤول
.3	5	اختلاس من قبل موظف عمومي
.4	1	عرقلة موظف عمومي
.5	7	مخالفة السلطة العامة
.6	1	السماح للسجين بالهروب
.7	1	لبس الزي الرسمي خطأ ادلة
.8	1	الزور والفساد

.9	3	معلومات كاذبة فيما يتعلق بالجريمة
.10	2	معلومات كاذبة تتهم شخصاً اخر بالجريمة
.11	1	حجب المعلومات
.12	16	التسمم
.13	1	التسبب في اصابة جسدية مع سبق الاصرار
.14	15	التعدي
.15	2	التشهير
.16	11	سرقة خطيرة
.17	24	سرقة بسيطة
.18	1	ابتزال
.19	1	سرقة
.20	18	متنوعة

2-البلدية

البلدية هي دائرة مكلفة بإدارة شؤون البلدة وسكانها ضمن الصلاحيات الممنوحة من قبل السلطة التشريعية. بدأت نشأة الإدارة البلدية الحديثة في الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني عام 1843 مع تأسيس مفتشية الاحتساب. وفي عهد السلطان عبد المجيد، تأسست أول بلدية في إسطنبول عام 1858، تبعها إصدار قانون لتنظيم البلديات في 1868. انتشرت البلديات في مدن الدولة العثمانية مثل بغداد والموصل والبصرة. في عام 1889 صدر قانون جديد للبلديات، مما نظم العمل البلدي بشكل قانوني وأكثر كفاءة.[16]

وفي السليمانية تأسست اول بلدية في عام 1875، وكان المجلس البلدي الاول يضم (حاج ابراهيم افندي رئيس، حمد اغا معاون، سيد معروف اغا عضواً، امين اغا عضوا، ضياء افندي كاتب)، وفي عام 1889 كان المجلس البلدي للسليمانية يتكون من (ابراهيم جلبي رئيس، علي بك رفيق وحاج سعيدان عضوا، قادر اغا عضوا ، محمد افندي باش كاتب). وتطور العمل البلدي في السليمانية اذ تضمن المجلس البلدي عام 1912 مشاركة طبيباً في عضويته، كما كان هناك دائرة تعني بالشؤون الصحية تابعة لدائرة البلدية[17]، وقد تألف المجلس البلدي في عام 1912 من (عبدالغفور اغا رئيس، امين اغا عضوا، محمد اغا عضوا، حاج محي الدين افندي

عضوا، هوجة صاح افندي عضواً، توفيق افندي باش كاتب، محمد علي افندي طبيب، رشيد بك مفتش، حسن اغا معاون، 5 اشخاص جاووشان.([18])

اما في عام 1918 تمكنت القوات البريطانية من احتلال السليمانية ، وفور وصولها سيطرت على البلدية. وجاء في تقرير الادارة البريطانية: "كانت البلدية تملك في فترة ما قبل الحرب 50 متجرا، منها 22 متجرا قائما الآن وثلث سوق مغطى يحتوي على 116 متجرا، وكانت البلدية تحت إدارة "رئيس بلدية" مع لجنة بلدية مكونة من 5 أعضاء منتخبين اسمياً. يتمتع رئيس البلدية بسلطات غير محدودة في فرض الغرامات، وهو بشكل عام فرد قوي جدا".[19]

بعد ذلك، قامت الادارة البريطانية في السليمانية بفرض الضرائب وتحصيلها ومنها:(ضريبة المسالخ، القنطار،رسوم الوزن، باجي بازار يشمل الضريبة على المبيعات. ضريبة الأوزان، الضريبة على الحيوانات المنقولة. الضريبة الزائدة على الممتلكات والأشخاص20% و10 %، ضريبة الدواب خمسة قروش شهريا، رسوم ترخيص البناء، فحص الأوزان والمقاييس، الدلية رسوم المزاد على بيع السلع المستعملة ، ضريبة النفط(.[20]

وجاء في التقرير ان جمع الضرائب كان تحت قيادة الشرطة العسكرية، وفي ظل فقر الناس لم يتم جمع الضرائب بأكملها. بعد ذلك اقدم الجنرال فريزر بتبني وجهة نظر مفادها: " أن الناس قد فقدوا مؤقتا حقهم في إبداء رأيهم في تحسينات المدينة، ولكن يجب مع ذلك إجبارهم على دفع ثمن ما اعتبره ضروريا". ونتيجة لذلك، لم تتم إعادة تشكيل المجلس البلدي. كما أمر الجنرال فريزر بتنفيذ عدد كبير من الأعمال، بعضها ممتاز وضروري وواحد أو اثنان مشكوك فيها وكلها تنطوي على نفقات باهظة بحسب ما جاء في التقرير، الذي اكد من الضروري مراجعة الضرائب التي فرضها الجنرال فريزر، وكانت تلك الضرائب أثقل بكثير من تلك التي اعتبرها الضابط السياسي مستحسنة .[21]

وخلال سيطرة السلطات البريطانية كانت أنشطة البلدية متجهة نحو مجالات جديدة تختلف تماما عن تلك التي كانت سائدة في فترة الحكم العثماني. اذ لم تكن الإضاءة، والصرف الصحي، والاتصالات تحتل أولوية كبيرة لدى بلدية السليمانية ، وبعد الاحتلال عام 1918 اتجه معظم انفاق الفائض من المال على تلك الامور الحيوية. وجاء في التقرير: "انه وبالرغم من أن الإضاءة كانت لا تزال محدودة بسبب عدم توفر المصابيح اللازمة، إلا أنه لو أتيح المزيد منها، لتم توسيع نطاق

الإضاءة بشكل كبير". ورغم ذلك فإن المجلس البلدي في السليمانية شهد حالة من الإحياء لتحقيق المزيد من التحسينات في السليمانية.[22]

تناول التقرير موقف اهالي السليمانية تجاه تحسينات المدينة الذي تغير بشكل إيجابي، خاصة بعدما لمسوا بأن أموالهم تنفق على تحسين الخدمات في مناطقهم مباشرة. مقارنة بما كانوا عليه خلال فترة السيطرة العثمانية.[23]

فضلاً عن ذلك، اشار التقرير الى بعض التحديات التي واجهة السليمانية عام 1919 والتي تتعلق بالبنية التحتية للصرف الصحي وإدارة النفايات. ومن بين المشكلات الرئيسية التي واجهتها المدينة، نقص الموظفين المؤهلين من الأوروبيين وعدم توافر المواد اللازمة لبطانة مجاري الصرف الصحي مثل الأنابيب، بالإضافة إلى غياب وسائل نقل فعالة للتخلص من النفايات السطحية. كما أن العديد من المنازل الخاصة كانت تفتقر إلى دورات المياه، مع قلة توفر المراحيض العامة، على الرغم من أن السلطات بدأت تدريجياً في معالجة هذه الأمور.[24]

اما من الناحية الصحية والهندسية، جاء في التقرير ان السليمانية ليست مدينة يصعب تطويرها، إذ تمتلك كميات مناسبة من المياه التي تسمح بإنشاء مجاري صرف صحي تحت الأرض، مع وجود منحدر طبيعي يساعد في تصريف المياه. وكان من الممكن تسهيل إزالة النفايات السطحية بشكل كبير باستخدام عربات مناسبة مثل تلك التي تُستخدم في المدن الأوروبية، إلا أن العربات المتاحة في بغداد في ذلك الوقت كانت كبيرة جداً ومصممة لاحتياجات مختلفة، مما جعلها غير ملائمة للاستخدام في السليمانية.[25]

فضلاً عن ذلك، اوضح التقرير ان التخلص من النفايات باستخدام الحمير، هي طريقة مكلفة وغير فعالة إلى حد كبير. ومع ذلك، وصف التقرير حالة السليمانية التي كانت أفضل من معظم المدن الأخرى في المنطقة، اذ ان الاهتمام ببناء الشوارع وتصريفها أدى إلى تحسين النظافة العامة، مما جعل السكان يترددون في تلويث الشوارع ويشعرون بالخجل من إلقاء النفايات فيها.[26]

ثالثاً: الاوضاع الاجتماعية في السليمانية

1-التعليم:

خلال فترة السيطرة العثمانية على العراق ، كان التعليم يقتصر بشكل رئيسي على الجوامع والمدارس والكتاتيب في السليمانية وباقي الولايات الاخرى ،[27]ومع ذلك، شهد التعليم تطورا في

فترة العهد العثماني المتأخر، خاصة مع ظهور البعثات التبشيرية التي افتتحت مدارس للطوائف المختلفة، مثل مدرسة الآباء الكرمليين، والمدرسة الكلدانية، ومدرسة الاتحاد الإسرائيلي.[28]

وفي عام 1889، بدأت الحكومة العثمانية تهتم بتأسيس المدارس الابتدائية بعد أن أدركت أهميتها في تشكيل نظام التعليم الرسمي. نتيجة لذلك، افتتحت أول مدرسة ابتدائية في سنجق السليمانية عام 1898. وقد سعت الدولة العثمانية إلى استمالة الأكراد من خلال تشجيع التعليم وتوسيعه، مما أدى إلى افتتاح المزيد من المدارس الابتدائية في السنجق والأقضية التابعة له، وبحلول عام 1914 كان هناك مدرستان في مركز السنجق تضمان 82 طالبا، ومدرسة واحدة في قضاء شهربازار تضم 60 طالبا، ومدرسة أخرى في معمورة الحميد تضم 30 طالبا.[29]

وخلال سيطرة الاحتلال البريطاني واجهت السليمانية تحديات كبيرة في مجال التعليم، سيما عام 1919 اذ وصف التقرير البريطاني العملية التعليمية بأنها معيبة ويعاني الكادر التدريسي من نقص الكفاءة. وتدهور أوضاع المدارس بشكل ملحوظ خلال فترة التمرد ضد الاحتلال البريطاني في العراق، ولم تكن هناك فرص كافية لإعادة تنظيمها على أسس سليمة في الأشهر التي تلت ذلك [30].

وتطرق التقرير الى تطور الواقع التعليم في السليمانية ، الذي شهد تحسناً ملحوظاً من خلال نقلت المدرسة إلى موقع جديد وتم تنظيمها بشكل لائق، كما تم توفير الأثاث اللازم. وفي شهر كانون الاول 1919 بلغ متوسط الحضور في المدرسة حوالي 90 طالبا، وكانت اللغة الكردية هي لغة التدريس المعتمدة. واشار الى الجهود المبذولة لتحسين الأنشطة، بما في ذلك تعليم الأولاد لعبة كرة القدم.[31]

وتناول التقرير التحديات التي عانا منها الواقع التعليمي في السليمانية والتي تمثلت بنقص الأساتذة المؤهلين، إذ لم يكن من الممكن تأهيلهم محليا، كما كانت الادارة البريطانية غير قادرة على معالجة هذه المشكلة بشكل فعال. وقد اشار التقرير الى ان السليمانية لم تكن واجهة محببة حتى للأكراد الذين عاشوا في بغداد أو مناطق أخرى، مما جعل من الصعب إقناع المعلمين بالعيش والعمل فيها.[32]

على الرغم من الجهود المبذولة، اشار التقرير البريطاني الى ان النظام التعليمي في السليمانية حتى في أفضل حالاته لم يكن يحمل آفاقا واعدة للنجاح. اذ كانت النتيجة المتوقعة هي إنتاج جيل من المتعلمين التقليديين، في ظل غياب تغيير كبير في السياسة العامة والشعور الاجتماعي. ولهذا السبب، استمر أولياء الأمور الذين يطمحون لتعليم جيد لأبنائهم في التوجه نحو تركيا وبيروت بدلاً من المدارس الخاضعة للإشراف البريطاني .[33]

تستنتج من ذلك، انه بالرغم من المحاولات لتحسين الأوضاع التعليمية من خلال زيارات المسؤولين وإعادة تنظيم المدارس، ظلت النتائج محدودة. لهذا، لم يكن النظام التعليمي قادرا على تلبية طموحات الأهالي الذين فضلوا البحث عن بدائل تعليمية أفضل خارج السليمانية، ما يعكس الحاجة الملحة إلى تغييرات جوهرية في البنية التعليمية والسياسات المتعلقة بها لتحقيق تقدم مستدام.

2-الصحة

خلال العهد العثماني، كانت الأوضاع الصحية في العراق متدهورة بشكل ملحوظ. ورغم المحاولات المبذولة لتحسين هذه الأوضاع، فإن التدهور المستمر أدى إلى انتشار الشعوذة والخرافات بين الناس، حيث كان الاعتقاد السائد آنذاك هو أن التعاويذ وحدها قادرة على حمايتهم من الأمراض[34]. ومع ذلك، شهدت تلك الفترة بدايات ظهور المؤسسات الصحية الحديثة، مثل دوائر الحجر الصحي التي بدأت بممارسة أعمالها لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر، وتركزت في المناطق الحدودية. ولم تكن هذه المؤسسات قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. وقد ساهم انتشار الأمراض في تلك الفترة في تفاقم الفقر والجهل نتيجة التدهور العام للأوضاع.[35]

عند وصول مدحت باشا إلى العراق، ركز بشكل كبير على تحسين الأوضاع الصحية، فقام بإنشاء محاجر صحية على طول الحدود مع إيران. شملت هذه المحاجر مواقع في السليمانية وخانقين وراوندوز، نظرا لأن أغلب الأوبئة التي كانت تصل إلى سنجق السليمانية كانت تأتي من إيران، كما حدث في عام 1871 عندما انتشر وباء الطاعون في معظم قرى السنجق قادما من مدينتي سقز وبانه الإيرانيتين. وفي عام 1875 حتى 1877، كان الكادر الصحي لسنجق السليمانية يتألف من طبيب وكاتب. وفي عام 1894، تكوّن الكادر من كاتب وحارسين، مع وجود شاغر في منصب الطبيب. أما في عام 1912، فقد ضمت دائرة الحجر الصحي في السليمانية مديرا واثنين من الموظفين.[36]

وفي تقرير الإدارة البريطانية لعام 1919، اشار الى ان الأوضاع الصحية في السليمانية كانت تواجه تحديات كبيرة بالرغم من بعض التحسينات. وجاء في التقرير وجود مبنى مناسب لمستشفى وعيادة طبية، لكن الجناح الجراحي المدني صغيراً وغير قادر على استيعاب العدد المتزايد من المرضى، الامر الذي يستدعي التخطيط لتوسيع كبير في المستشفى. كما كانت الرعاية تقدم للمرضى مجانا، باستثناء من يمكنهم دفع رسوم بسيطة.[37]

كما جاء في التقرير إنشاء مستشفى صغير لعزل النساء المصابات بالأمراض التناسلية، مع العمل على تجهيز مستشفى جديد يتسع لـ 15 امرأة و20 رجلاً. وشهدت السليمانية خلال تلك الفترة ارتفاعا في حالات الأمراض التناسلية خلال فصل الصيف، لكن إجراءات الفحص الطبي المنتظم للعاملات في بيوت الدعارة ساعدت في الحد من انتشار المرض. ومع ذلك، اشار التقرير الى ان معظم الحالات التي سجلت في نهاية عام 1919 كانت بين المهاجرين القادمين من بلاد فارس.[38]

فضلاً عن ذلك، ضم التقرير إحصائيات عن عدد الحالات التي تمت معالجتها بعد إعادة الاحتلال، وكان 33% من هؤلاء المرضى هم القرويون والباقي من سكان المدينة. ومن الامراض التي كانت منتشرة في السليمانية هي الملاريا وامراض العين.[39]

جدول رقم(2) يوضح عدد الحالات التي تمت معالجاتها بعد الاحتلال البريطاني في السليمانية[40]

ت	الشهر	المرضى الداخليين	المرضى الخارجيين
1	حزيران	59	10
2	تموز	462	35
3	اب	548	62
4	ايلول	602	45
5	تشرين الاول	493	45
6	تشرين الثاني	668	45
7	تشرين الاول	689	57

رابعاً: الاوضاع لاقتصادية

تناول تقرير الادارة البريطانية الاوضاع الاقتصادية في السليمانية عام 1919، اذ أشار التقرير إلى أن السليمانية كانت تفتقر إلى وجود قنوات ري كبيرة، فقد كانت القنوات المتوفرة صغيرة الحجم رغم قدرتها على تحقيق عوائد جيدة. وشدد التقرير على ضرورة تحسين هذه القنوات لزيادة الإنتاج وتحقيق عوائد زراعية أكبر .[41]

وقد اولت الادارة البريطانية اهتماماً كبيراً بالري، ففي كانون الأول من عام 1919، ارسلت الى السليمانية مساعد مدير ري دجلة الذي ابدى إعجابه بتطوير مشاريع الري الصغيرة فيها. كما اتخذ الترتيبات لإرسال خبير لإجراء مسح لقناة جديدة تنطلق من نهر تانجيرو في منطقة شهرازور. وتقدر تكلفة إنشاء هذه القناة بحوالي 12,000 روبية، لمضاعفة المساحات المروية بواسطة القناة

إلى ثلاثة أضعاف. واشار التقرير الى تخصيص مبلغ 18,000 روبية إضافي خلال عام 1919 لأعمال تنظيف القنوات. ومع ذلك، لم يتم تضمين هذا المبلغ في الميزانية، وانما كانت تتم تغطيته من فائض الإيرادات. واوضح التقرير إلى أنه لا يتوقع زيادة كبيرة في استخدام المياه، لكنه حذر من تأثير مشاريع الري في السليمانية على منسوب المياه في نهر ديالى. يذكر أن الجزء الأكبر من تصريف نهر ديالى يأتي من الضفة اليسرى وتلال الفارسية.[42]

اما في جانب الزراعة، اشار التقرير الى محصول الأرز ويعتبر من المحاصيل الرئيسية المزروعة في السليمانية ، حيث تميز بجودته العالية وإنتاجيته المرتفعة، وقد ساهمت قناتا "شهرالزور" و"ملوان وموان" في إنتاج حوالي 100 طن من الأرز سنويا. كما اوضح التقرير إلى إمكانية توسيع المساحات المزروعة بالأرز، خصوصا مع قلة الكثافة السكانية آنذاك، نظراً لأن الأرز كان من المحاصيل الملائمة لتلك الفترة. ومع ذلك، ذكر التقرير أنه مع زيادة عدد السكان سيزداد التركيز على زراعة محاصيل أخرى، مثل الفاكهة، التبغ، الذرة، والقطن، لتلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان المتزايدين .[43]

وقد شهدت السليمانية أفضل مواسم لزراعة المحاصيل الشتوية خلال الفترة التي تبادلت فيها السيطرة بين البريطانيين والأتراك. ومع ذلك، جاء في التقرير تأثر زراعة المحاصيل في الشتاء وأوائل الربيع عام 1918، بشكل كبير بسبب المجاعة والفقر المدقع في تلك الفترة، إلى جانب قلة المواشي المستخدمة في تشغيل المحاريث. وكانت القروض الزراعية المقدمة من السلطات البريطانية متأخرة للغاية بحيث لم تفعل أكثر من مجرد إنقاذ السكان من المجاعة. ورغم ذلك، ساهمت في إنتاج محاصيل تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الامر الذي أنقذ الوضع الزراعي من الانهيار الكامل .[44]

وفي ربيع عام 1919، تمت زراعة المحاصيل في ظروف أفضل. وبسبب الخوف المستمر من المجاعة ركز الفلاحين على زراعة المحاصيل الغذائية بشكل مفرط، بدلاً من التبغ الذي يعد المحصول الأكثر ربحية. ونتيجة لذلك، كانت زراعة التبغ أقل من المتوسط رغم تحقيق عائد جيد منه. من جانب اخر، عانى القمح والشعير المروي من كثرة أمطار الربيع. ولم تتجاوز كمية البذور المزروعة الكمية المعتادة، وبالرغم من ذلك جاء في التقرير ان بداية موسم الزراعة لعام 1919 ، تضاعفت فيه كمية البذور المزروعة مقارنة بالعام السابق. ويُرجح أن تكون المزروعات عام 1919 أكبر بمقدار 24 مرة مقارنة بعام 1918 .[45]

كما اشار تقرير الى عائدات الأراضي الزراعية التي لا تتجاوز الضعف رغم المحاصيل الوفيرة، فإن قلة الفلاحين والافتقار الى وسائل النقل المناسبة لتصدير الفائض يؤديان إلى انخفاض أسعار الحبوب، مما يحد من إمكانيات الاستفادة الاقتصادية الكاملة. كما أوضح التقرير أن الزيادة في إيرادات الأراضي خلال عام 1918 كانت تعزى جزئيا إلى الأسعار المواتية التي مكنت من بيع الحبوب بأسعار جيدة.[46]

وتطرق التقرير لقضية القروض التي يقدمها التجار لمزارعي التبغ، حيث تبين أن هؤلاء التجار غالبا ما يفرضون أسعار فائدة مرتفعة بشكل ضار لضمان السيطرة على محاصيل التبغ، مما أثقل كاهل المزارعين وأثر على قدرتهم الإنتاجية. لذلك تم وضع حد للممارسات الجائرة المتعلقة بالقروض الزراعية، اذ تم اتخاذ إجراءات تنظيمية تهدف إلى حماية المزارعين. وصدرت أوامر تقضي بعدم إمكانية تحصيل أي قروض مستحقة على المنتجات الزراعية إلا من خلال المسؤول السياسي، بالإضافة إلى شرط موافقة وتوقيع صندوق البريد على أي قروض جديدة لتكون قانونية.[47]

وقد أثمرت تلك الإجراءات نتائج إيجابية، حيث بدأ التجار في إقراض الأموال بحرية للمزارعين، ولكن بشرط أساسي يتمثل في أن يبيع المزارعون كامل محصول العام التالي للتجار. ويقوم المزارعون بسداد قيمة التبغ بناءً على السعر الجاري في المنطقة وقت السداد. واوضح التقرير ان هذه المعاملة تعتبر قانونية بالكامل وتضمن استثمار أموال التجار في الأراضي الزراعية بشكل مباشر.[48]

وفي الوقت نفسه، ظهرت شائعات حول قدوم شركة تبغ لشراء جميع المحاصيل لعام 1920، الامر الذي حفزت التجار على الحصول على امتياز أكبر كمية ممكنة من الإنتاج. وفي هذا السياق، قدم التجار حتى آنذاك ما يقارب 30,000 روبية كقروض مسبقة لمحصول التبغ المتوقعة لعام 1920، مما يعكس النشاط المتزايد للمحصول [49]

من جانب اخر، اشار التقرير الى إنتاج الحرير في السليمانية وعده فرصة واعدة سيما في "جولامبار" التي تحتوي على كميات كبيرة من أشجار التوت، وهي العنصر الأساسي في تربية ديدان الحرير. وذكر التقرير انه تم ارسال طلب إلى بغداد للحصول على إرشادات حول زراعة الحرير والبيض لأغراض تجريبية.[50]

أما زراعة القطن، فقد كانت تواجه تحديات عديدة في السليمانية، اذ وصف التقرير القطن المزروع محليا عام1919 بأنه ذو جودة منخفضة، ولم يشير التقرير الى الاسباب سواء كانت تتعلق بسوء جودة البذور، أو تقنيات الزراعة، أو عدم ملاءمة التربة. ورغم هذه الصعوبات، أُقر التقرير البريطاني بأن مستقبل القطن في السليمانية يستحق البحث والتحقيق، إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في القدرة على منافسة القطن المزروع في بغداد الذي يتمتع بميزة توفر النقل النهري.[51]

وأكد التقرير أيضا على ضرورة استخدام بذور محسنة لجميع أنواع الحبوب المزروعة محليا، وشدد على تعيين خبير زراعي وإطلاق مزارع تجريبية خطوة ضرورية لتحسين الإنتاج الزراعي في السليمانية.[52]

كما تطرق التقرير الى مسألة إنتاج الصوف كموضوع يستحق. ورغم أن السليمانية لا تعد مثالية لإنتاج أصواف من الدرجة الأولى، فإنها تمتلك أعدادا كبيرة من الأغنام في ظل الظروف العادية، مما يستدعي إجراء تحقيقات علمية لتحديد أفضل السبل لتحسين جودة وكفاءة إنتاج الصوف.

أما من حيث استغلال الأراضي الزراعية، فقد أشار التقرير إلى أن المساحة المزروعة حاليا تمثل نسبة ضئيلة جدا من الأراضي الصالحة للزراعة. إذ تقدر أقل من 1/10 الأراضي القابلة للري وأقل من 1/50 اراضي (الديم) الجيدة تستغل زراعيا . وأوضح التقرير أن توسع الزراعة يعتمد على عاملين أساسيين: زيادة عدد السكان، الذي يتحقق مع استقرار الأوضاع، وتحسين مرافق التصدير وسائل الاتصالات. ومع غياب وسائل نقل متطورة، يواجه السكان صعوبة في زراعة فائض كبير من المحاصيل. ومع ذلك، فأن وجود خط سكة حديد يصل إلى كركوك وما بعدها يفتح اماالاً كبيرة لتوسيع إنتاج القمح، خصوصا أن اراضي الديم في السليمانية تنتج محاصيل جيدة وبمعدل ثابت. وأشاد التقرير الى امكانية استخدم المنطقة كميدان لتجارب البذور والطرق المحسنة، مما يعزز الإنتاج الزراعي ويزيد من كفاءته.[53]

فضلاً عن ذلك، تناول التقرير موضوع الغابات وضرورة معالجته كونها تحمل افاقاً كبيرة في المستقبل. واشار إلى أن السليمانية تنتج أخشابا محدودة وذات جودة منخفضة، وأبرز ما ينتج هو خشب الحور، الذي يستخدم بشكل أساسي في البناء المحلي لكنه ضعيف من حيث الجودة والاستخدامات الأخرى. كذلك، يستخدم نبات الليكس لتوفير الحطب، لكنه بطيء النمو وغير مناسب للأخشاب.[54]

واقترح التقرير الانفاق على التشجير وإعادة التشجير بأنواع أشجار أكثر فائدة، سيما على ضفاف نهري سيروان والزاب وفروعهما الكبرى. كما أوصى بالاستعانة بخبير لإجراء تحقيقات أولية لتحديد الأنواع الأنسب للأراضي والمناخ المحلي، مما يعكس اهتماما بتطوير قطاع الأخشاب وتحسينه في السليمانية .[55]

الخاتمة:

1- أن تسمية المدينة كانت تحمل أبعاداً عائلية وسياسية، حيث سعى إبراهيم باشا إلى إبراز قوة عائلته من جهة، وإظهار تقديره للسلطة العثمانية من جهة أخرى.

2- يتضح من تقرير الإدارة البريطانية لعام 1919 أن بلدية السليمانية كانت تواجه تحديات ملحوظة في مجال إدارة النفايات والبنية التحتية للصرف الصحي.

3- أظهرت السليمانية إمكانيات للتحسن من خلال المبادرات الهندسية وزيادة وعي السكان بأهمية الحفاظ على النظافة.

4- إن السليمانية كانت تسير على طريق التحسن بفضل المحاولات الجادة للتطوير، مما جعلها تقارن بشكل إيجابي بالمدن الأخرى في ذلك الوقت.

5- أن التعليم في السليمانية خلال فترة الإدارة البريطانية عام 1919 واجه العديد من التحديات، منها نقص الكادر المؤهل وصعوبة جذب المعلمين الأكفاء، مما أثر سلبا على جودة التعليم واستقراره.

6- كانت الأوضاع الصحية في السليمانية عام 1919 تعاني من ضعف البنية التحتية الطبية وانتشار الأمراض المزمنة والتناسلية، خاصة بين المهاجرين والقرويين.

7- اشار التقرير الى ضرورة تطوير الرعاية الصحية وتعزيز الوقاية لمكافحة الأمراض والتوسع في الخدمات الصحية المحدودة والغير كافية لتلبية احتياجات السكان.

8- يوضح هذا التقرير التحديات الكبيرة التي واجهت الإدارة البريطانية في سبيل تطوير نظم الزراعة والري وتحسين أوضاع السكان المحليين.

قائمة المصادر:

اولا: الوثائق باللغة الانكليزية

1- LRAQ Administration Report1914-1932, ADMINSTRATION REPORT OF SULAIMANIYAH DIVISION FOR THE YEAR 1919, Part4, Archive Editions,An Imprint Of Archive International Group, 1992,

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

1- فيان حسن عزيز الجاف، سنجق السليمانية في العهد العثماني الأخير (1869 – 1918)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية –الجامعة المستنصرية، 2012

2- كامل جاسم دهش، الإمارة البابانية في العهد العثماني (1669-1851م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007.

3- لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، الخدمات العامة في العراق 1869-1918 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الموصل، 2003.

4- متعب خلف جابر الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق للفترة من عام 1914-1932، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاداب-جامعة البصرة، 1989.

ثالثاً: الكتب

1- حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق 1945-1958 دراسة في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،بغداد، 2010.

2- ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط4، انتشارات المكتبة الحيدرية- قم، شريعت، 1425هـ.

3- عبدالرزاق الهلالي، معجم العراق، ج2، دار الكشاف للنشر والطباعة، 1956.

4- عبدالعظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1534-1918 دراسة تاريخية، ط1، مطبعة شريعت، المكتبة الحيدرية، 1427هـ

5- محمد امين زكي، تاريخ السليمانية، ترجمة: الملا جميل الملا احمد الروزبياني ، مطبعة شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، 1951.

رابعاً: المجلات:

1- احمد فكاك البدراني، التعليم في العراق ابان العهد الملكي، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد11، العدد4، د.ت.

2- بان راوي شلتاغ الحميداوي، التقسيمات الادارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني 1869-1918، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، المجلد 8، العدد3، 2009.

3- جاوان حسين فيض الله جاف، الامارة البابانية في عصر عبدالرحمن باشا 1789-1813، المجلة العلمية، كلية للغة العربية باسيوط-جامعة الازهر، العدد 43، الاصدار الثالث، اب 2024.

4- سيف عدنان ارحيم وخالد عبد خليفة حمد، بناء ابراهيم باشا بابان لمدينة السليمانية عام 1784، مجلة مداد الآداب ، الجامعة العراقية، العدد الخامس والثلاثون، د.ت.

5- سالم هاشم عباس ابو دله، التعليم والمعارف خلال الحقبة الزمنية 1534–1933، مجلة اهل البيت (عليهم لسلام)، جامعة اهل البيت عليهم السلام، العدد 22، 2018.

6- علاء خميس علوان الحميري، تطور التعليم في العراق واثره في الحياة الاجتماعية 1912–1958، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 43، نيسان 2019.

---

[1] ابراهيم باشا بابان: احد امراء الاسرة البابانية ولد عام 1745 في قلعة جوالان مقر حكم الاسرة البابانية إبراهيم باشا بابان هو ابن أو قريب محمود باشا، درس في المدرسة الموفقية وتعلم القراءة والكتابة، كما اتقن اللغة العربية الى جانب اللغتين التركية والفارسية، تولى حكم الامارة ثلاث مرات الاول للمدة (1782–1786) والثانية (1789–1797) والاخيرة من عام 1797 حتى وفاته عام 1802 ودفن في الموصل في ضريح النبي يونس (عليه السلام). للمزيد من التفاصيل ينظر: سيف عدنان ارحيم وخالد عبد خليفة حمد، بناء ابراهيم باشا بابان لمدينة السليمانية عام 1784، مجلة مداد الآداب ، الجامعة العراقية، العدد الخامس والثلاثون، د.ت، ص1354.

[2] الامارة البابانية: هي إمارة كردية تأسست في القرن السابع عشر في شمال العراق، وكانت واحدة من أبرز الإمارات الكردية في تلك الفترة. حكمت عائلة بابان الإمارة، وامتدت حدودها لتشمل مناطق في جنوب شرق كردستان العراق، بما في ذلك أجزاء من السليمانية وكركوك. وقد خضعت الإمارة لحكم الدولة العثمانية، وكانت تدير شؤونها الداخلية بدرجة من الاستقلال الذاتي. كانت عاصمة الإمارة في البداية قلعة جوالان، قبل أن يؤسس إبراهيم باشا بابان مدينة السليمانية في عام 1782 لتصبح العاصمة الجديدة للإمارة. موقع الإمارة كان استراتيجياً بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وكانت الإمارة البابانية جزءاً من النظام العثماني، وتمتع حكامها بلقب باشا، كما كان لديهم دور في حماية الحدود العثمانية من النفوذ الفارسي. ومع ذلك، واجهت الإمارة العديد من التحديات والصراعات الداخلية والخارجية، بما في ذلك النزاعات مع الإمارات الكردية الأخرى. استمرت الإمارة البابانية حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما قامت الدولة العثمانية بتقليص الحكم الذاتي للإمارات الكردية. في عام 1851، تم ضم الإمارة البابانية بشكل كامل إلى الدولة العثمانية، منهية بذلك استقلالها النسبي. للمزيد من التفاصيل ينظر: كامل جاسم دهش، الإمارة البابانية في العهد العثماني (1669–1851م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007؛ محمد امين زكي، تاريخ السليمانية، ترجمة: الملا جميل الملا احمد الروزبياني ، مطبعة شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، 1951، ص44–65؛ جاوان حسين فيض الله جاف، الامارة البابانية في عصر عبدالرحمن باشا 1789–1813، المجلة العلمية، كلية للغة العربية باسيوط–جامعة الازهر، العدد 43، الاصدار الثالث، اب 2024، 1434–1460.

[3] بان راوي شلتاغ الحميداوي، التقسيمات الادارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني 1869–1918، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، المجلد 8، العدد3، 2009، ص 184

[4] سيف عدنان ارحيم وخالد عبد خليفة حمد، المصدر السابق، ص 1344–1345.

[5] فيان حسن عزيز الجاف، سنجق السليمانية في العهد العثماني الأخير (1869 – 1918)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية –الجامعة المستنصرية، 2012، ص18–24

[6] LRAQ Administration Report1914–1932, ADMINSTRATION REPORT OF SULAIMANIYAH DIVISION FOR THE YEAR 1919, Part4, Archive Editions,An Imprint Of Archive International Group, 1992, p 736.

[7] () Ibid, p736

[8] ()Ibid, p736

[9] () ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط4، انتشارات المكتبة الحيدرية– قم، شريعت، 1425هـ، ص376–377؛ فيان حسن عزيز الجاف ، المصدر السابق ، ص 150–151.

[10] () LRAQ Administration Report1914–1932, op, cit ,p725

[11] () Ibid, p 725

[12] () Ibid, p 725

[13] () Ibid, p 726

[14] () Ibid, p 726

[15] () Ibid, p 726

[16] () لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، الخدمات العامة في العراق 1869–1918 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب–جامعة الموصل، 2003، ص132.

[17] () عبدالعظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1534–1918 دراسة تاريخية، ط1، مطبعة شريعت، المكتبة الحيدرية، 1427هـ، ص 260–262.

[18] () كلمة "جاووشان" هي جمع "جاووش"، وهو مصطلح عثماني يُستخدم للإشارة إلى رتبة عسكرية كانت تعني ضابطا أو مسؤولًا يقوم بتوجيه الجنود أو حفظ النظام في الجيش العثماني. الجاووش كان مسؤولا عن تنظيم الصفوف في المعارك، وكذلك عن الانضباط داخل الوحدات العسكرية.

[19] ()LRAQ Administration Report1914–1932, op, cit ,p 739.

[20] () Ibid, p 739.

[21] () Ibid, p 739.

[22] () Ibid, p 740.

[23] () Ibid, p 742.

[24] ()Ibid, p 742..

[25] ()Ibid, p 742.

[26] () Ibid, p 742.

[27] () سالم هاشم عباس ابو دله، التعليم والمعارف خلال الحقبة الزمنية 1534–1933، مجلة اهل البيت (عليهم لسلام)، جامعة اهل البيت عليهم السلام، العدد 22، 2018، ص274؛ احمد فكاك البدراني، التعليم في العراق ابان العهد الملكي، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد11، العدد4، ص696.

[28] () علاء خميس علوان الحميري، تطور التعليم في العراق واثره في الحياة الاجتماعية 1912–1958، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 43، نيسان 2019، ص1131.

[29] () فيان حسن عزيز الجاف، المصدر السابق، ص 208

[30] () LRAQ Administration Report1914–1932, op, cit ,p 735.

[31] () Ibid, p 735

[32] () Ibid, p 735

[33] Ibid, p 735()

[34] متعب خلف جابر الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق للفترة من عام 1914–1932، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاداب–جامعة البصرة، 1989، 12؛ عبدالرزاق الهلالي، معجم العراق، ج2، دار الكشاف للنشر والطباعة، 1956، ص206.()

[35] حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق 1945–1958 دراسة في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،بغداد، 2010، ص19.()

[36] فيان حسن عزيز الجاف، المصدر السابق، ص 103.()

[37] LRAQ Administration Report1914–1932, op, cit ,p 742. ()

[38] Ibid, p 742 ()

[39] Ibid, p 742 ()

[40] Ibid, p 743()

[41] Ibid, p727 ()

[42] Ibid, p 727. ()

[43] Ibid, p727 ()

[44] Ibid, p 728. ()

[45] Ibid, p 727 ()

[46] Ibid, p 727 ()

[47] Ibid, p 728. ()

[48] Ibid, p728()

[49] Ibid, p 728 ()

[50] Ibid, p728 ()

[51] Ibid, p 729()

[52] Ibid, p729 ()

[53] Ibid, p 729 ()

[54] Ibid, p 729()

[55] Ibid, p 729 ()